

النسخة المعدة للإلقاء

بناء مستقبل لشباب إيطاليا - التصدي للحاضر وتحدي المستقبل

الكلمة الافتتاحية بجامعة بوكوني

كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي

الثلاثاء، 9 ديسمبر 2014

صباح الخير عليكم جميعا - بونجورنو!

الرئيس ماريو مونتي، العميد أندريا سيروني - شكرا على التقديم الكريم. الأساتذة الأفاضل، الطلاب والضيوف - شكرا على ترحيبكم بي هنا اليوم.

إنه لشرف عظيم بالنسبة لي أن ألقى كلمة افتتاح السنة الأكاديمية الجديدة في بوكوني - واحدة من أبرز الجامعات في أوروبا، بل وفي العالم.

ومثار إعجابي بجامعة بوكوني لا يقتصر على مكانتها الأكاديمية والفكرية البارزة، إنما ينبع أيضا من اعتناقها رؤية عالمية في المناهج والثقافة والقيم؛ إنها روح التسامح والتعددية التي تسري في دمائكم! ومن هذا المنظور، أمل أن تشاطروني الرأي في أن التشابه بيننا كبير!

وإنه ليسرني للغاية أيضا أن أعود إلى ميلانو! فأنا أتذكر دائما زيارتي الأولى إلى دير القديسة ماريا ديليه غراتسيه حيث تجلت عبقرية دافينشي. وصحيح أنه ترك علامة لا تتمحى على كثير من المدن أثناء حياته - ولكن ميلانو هي المدينة التي تبلورت فيها عبقريته وموهبته وكانت شاهدا على بدء تألقه.

لقد كان دافينشي رجل عصر النهضة بحق - فهو صاحب رؤية متعدد المواهب وسابق لعصره. لقد تحدى دافينشي المستقبل عن طريق التصدي للحاضر ولم يتردد في تحدي الآخرين.

وقد بهرتني إحدى مقولاته وأصبحت الآن من مقولاتي المفضلة: *"Chi poco pensa molto erra"*. "من يفكر قليلا يخطئ كثيرا".

واليوم، عند التفكير في موضوعي المفضل، وهو الاقتصاد، دعونا نخلق في آفاق أرحب قليلا. دعونا نبدأ التفكير من لوحة فارغة، أسوة بدافينشي، ونتخيل من خلالها المستقبل.

ومن الطبيعي أن نستخدم ألوانا زاهية لرسم هذا المستقبل، نستخدم الخيال والطاقة والأمل. لكن الألوان الداكنة تبدو أكثر ملاءمة في هذه الأيام، وهذا ما أود أن أحدثكم عنه. تلك الغيوم الرمادية النابغة من النمو المنخفض المزمّن والبطالة المرتفعة الراسخة منذ وقت طويل، وخاصة بين الشباب. فكيف يمكن أن نعيد لون الأمل إلى لوحتنا؟

إن ما يزعجني إلى أبعد الحدود تلك المفارقة الصارخة بين المنافع والثمار الواعدة التي ينطوي عليها التعليم - هنا في بوكوني وغيرها - وبين الحقيقة القاسية التي تواجه كثيرا من الشباب في سوق العمل. مفارقة عدم حصول الشباب على فرصة استخدام عقولهم المتعلمة في مكان العمل، أو صقل مهاراتهم في بيئة العمل اليومي، أو اكتساب الخبرة اللازمة لبدء مستقبل عملي ناجح. وقد أصبحت هذه مشكلة شائعة في أوروبا، وحادة في إيطاليا على وجه الخصوص.

وليس هذا مجرد عبء يتعين على الشباب تحمله، بل إنه سيتحول عاجلا أم آجلا إلى عبء يتعين على المجتمع كله أن يتحمله. فالبطالة المزمّنة، لا تؤثر على النشاط الاقتصادي فحسب، إنما تنال من احترام الذات وتمزق نسيج المجتمع والمؤسسات بما تولده من عدم مساواة - وعنف في بعض الأحيان.

ومن هنا فإن معالجة مشكلة بطالة الشباب مسؤولية مشتركة - بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع ككل - سواء على المستوى الوطني أو الأوروبي. وعلى هذه الخلفية، أود التركيز على ثلاثة موضوعات يمكن أن تساعد في تشكيل ملامح مستقبلكم:

- (1) أولا، نظرة أعمق في مشكلة بطالة الشباب؛
- (2) ثانيا، الإجراءات العلاجية التي يمكن استخدامها لحل المشكلة على المستوى الوطني؛
- (3) وأخيرا، السياسات المكتملة على مستوى منطقة اليورو لتعزيز السياسات الوطنية التي تدعم النمو وتكافح بطالة الشباب.

1- بطالة الشباب - الأسباب والعواقب

تبلغ البطالة اليوم أكثر من 40% بين الشباب الإيطالي - وهي أعلى المستويات المسجلة منذ حوالي 30 عاما. ولو كان يمكن للعاطلين عن العمل أن ينشئوا منطقة مقصورة عليهم، لكان حجمها مقاربا لحجم منطقة أومبريا - 700 ألف نسمة. إنها أعداد كفيفة بأن ترسم الجهامة على وجه الموناليزا وليس الابتسام!

وينشر الصندوق اليوم تقريرا بعنوان "بطالة الشباب في بلدان أوروبا المتقدمة: البحث عن الحل"، وهو ينظر في هذه القضية بالذات، ليس فقط بالنسبة لإيطاليا بل لبلدان أوروبا الأخرى أيضا. وإليك اثنتان من الرسائل الأساسية التي يتضمنها التقرير:

أولا، حين ينخفض النمو، ترتفع البطالة. ففي متوسط البلدان الأوروبية المتقدمة، يؤثر النمو الضعيف على الشباب أكثر مما يؤثر على العاطلين الكبار بمقدار ثلاثة أضعاف. بل إن حوالي 70% من الزيادة في بطالة الشباب في البلدان الضعيفة أثناء الأزمة يمكن إرجاعها إلى ضعف النمو.

ما الذي يعنيه هذا؟ يعني أن إنعاش النمو هو الأولوية القصوى. وتشير أبحاثنا إلى أن ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي في إيطاليا بمقدار نقطة مئوية واحدة أخرى يمكن أن يخفض معدل البطالة بين الشباب بنسبة 0.6 نقطة مئوية. ويعني هذا عودة الكثيرين إلى سوق العمل، وهو ما يشكل خطوة مهمة إلى الأمام.

ثانيا، المؤسسات مهمة. ففي كثير من البلدان، ومنها إيطاليا، كانت بطالة الشباب مرتفعة إلى حد كبير بالفعل حين وقعت الأزمة العالمية. وكل ما فعلته الأزمة هو أن زادت الموقف سوءا.

لماذا؟ لأن هناك خصائص معينة في سوق العمل - مثل ارتفاع مستويات الحماية للعاملين بعقود دائمة أو ارتفاع تكاليف التشغيل - تعمل معا ضد تشغيل الشباب. وفي البلدان مثل إيطاليا، تؤدي هذه العوامل إلى جعل بطالة الشباب أكثر حساسية تجاه تغيرات النمو.

واسمحوا لي الآن أن أضع هذين الاستنتاجين في سياقهما الواضح وأن أعطيكم فكرة عن حجم المشكلة. فبين عامي 1996 و2001، استطاعت إيطاليا تخفيض معدل بطالتها الكلي بمقدار سبع نقاط مئوية من خلال تحقيق نمو سنوي بمتوسط 2% تقريبا.

والمشكلة هي أن تنبؤاتنا الحالية لمعدل النمو تشير إلى مستوى أضعف بكثير - حوالي 1% سنويا على مدار الأربع سنوات القادمة. وفي نفس الوقت، لا يزال النمو منخفضا بشكل مزمن - مما يمثل إشارة واضحة في العادة إلى وجود قصور في استخدام الموارد.

ويعتبر النمو المنخفض والتضخم المنخفض مزيجا ساما يخلق حلقة مفرغة: فإذا كنت تتوقع نموا ضعيفا في المستقبل، ستعتمد اليوم إلى خفض استثماراتك وتوظيفك للعمالة. ويمثل كسر هذه الحلقة المفرغة تحديا ليس فقط لإيطاليا وإنما لأوروبا بأسرها.

2- إطلاق إمكانات إيطاليا - الماضي لا يصلح مقدّمة

وهنا ننحي الألوان الداكنة بعيدا عن لوحتنا. فعندما نتحرك، يجب أن نعتمد فكرا جريئا زاهيا، والتحرك مطلوب نحو إصلاحات هيكلية وتغييرات مؤسسية تكفل إطلاق الإنتاجية والنمو في إيطاليا.

ولأن ليوناردو هو رائد "البعد الثالث" الذي استحضر المنظور وحقق استخداما أفضل للتضاد، يمكن القول بأنه أحدث ثورة في الطريقة التي نرى بها الأشياء ونبتكر الجديد. وأسوة بليوناردو الذي كان يمكن أن يخبرنا عن ميزة اللوحات ثلاثية الأبعاد لكونها أكثر إقناعا وجاذبية للمشاهد، أود أن أقدم لكم اقتراحتي للإصلاح في شكل ثلاثي الأبعاد أيضا.

البعد الأول هو إصلاح سوق العمل. وسوق العمل الإيطالية تعاني اليوم مما يسميه البعض "الازدواجية" - ويشير إليه آخرون بمشكلة "الداخليون والخارجيون"، حيث العمالة الداخلية هي التي تعمل بعقود دائمة تتيح درجة عالية من الحماية، بينما العمالة الخارجية، ومعظمها من الشباب، تُعَيَّن بعقود مؤقتة وتحصل على تدريب محدود.

وليس ذلك بعيدا عن الإنصاف فحسب، بل يفنقر إلى الكفاءة أيضا. فالشركات لا تجد حافزا يُذكر للاستثمار في الشباب. ومن هنا تتبع الأهمية الكبرى التي يكتسبها **قانون الوظائف** - وتركيزه على إنشاء عقد عمل جديد يوفر حماية تتزايد بالتدريج - لمعالجة الازدواجية الشائعة وجعل سوق العمل مكانا أفضل لكل من العاملين والشركات.

وهناك عنصر مهم آخر في قانون الوظائف، وهو سياسات سوق العمل النشطة. وتتضمن هذه السياسات مساعدة العاطلين على تلقي التدريب اللازم والبحث عما يحتاجونه من فرص عمل. وتوضح تجارب النمسا وفنلندا والسويد أن هذه السياسات يمكن أن تنجح. ففي السويد على سبيل المثال، تقدّم حوافز للعاطلين الشباب لحثهم على الاجتهاد في البحث عن فرص العمل مقترنة بمساعدات نشطة للتوفيق بين مهارات العمالة واحتياجات السوق، وتقديم التدريب من خلال برامج التلمذة المهنية إذا دعت الحاجة.

وحتى في هذه الحالة، سيتعين تكملة قانون الوظائف بإجراءات لتخفيض معدلات الضريبة الحدية - أو "فرق الضريبة" - التي تثبط الاستثمار في العمل ورأس المال. ورغم الجهود التي بذلت مؤخرا، فإن فرق ضريبة العمل في إيطاليا لا يزال أعلى بكثير من المستوى المتوسط في بلدان "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي".

لماذا تهمنا هذه المسألة؟ لأنه إذا تم تخفيض فرق ضريبة العمل في إيطاليا ليصل إلى المتوسط الأوروبي، يمكن أن تنخفض البطالة بين الشباب بما يتراوح بين 4-8 نقاط مئوية تقريبا، وهو ما يمكن أن يعيد إلى العمل عددا يتراوح بين 60 ألف و 130 ألف شاب!

كذلك يمكن أن تكون الأسواق الجديدة والأسواق المفتوحة من الحوافز القوية لخلق فرص العمل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي فتح مهنة المحاماة وتعزيز المنافسة في قطاع التجزئة إلى إعطاء دفعة للإنتاجية وتيسير حركة العاملين عبر القطاعات الأكثر احتياجا إليهم.

ولنرجع الآن إلى دافينشي. لقد غير دافينشي مقر إقامته وطبيعة عمله عدة مرات - منتقلا من فلورنسا إلى ميلانو وبولونيا وفينيسيا، ومنها إلى كلو لوسيه في فرنسا - حيث أعاد اكتشاف نفسه حيثما ارتحل - كرسام ونحات ومهندس وعالم تشريح وموسيقي وعالم رياضيات. وكان وجود سوق عمل مرنة ومفتوحة أمرا ضروريا حتى تتألق روح الإبداع والعمل الريادي لدى

دافينشي. وهذه هي الروح والديناميكية التي نود أن نراها مرة أخرى في إيطاليا - إيطاليا في رونق جديد للقرن الحادي والعشرين.

إن إصلاح سوق العمل هو البُعد الأول. أما **البُعد الثاني فهو الإصلاح القضائي**، حيث يشكل طول إجراءات التقاضي عاملاً رئيسياً وراء ضعف مناخ الأعمال في إيطاليا. وتشير بعض التقديرات إلى أن إنفاذ العقود في إيطاليا يستغرق أكثر من ألف يوم - أي أكثر من ضعف المتوسط في بلدان "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي".

وهناك اختلافات كبيرة بين الأقاليم من حيث كفاءة العملية القضائية، وخاصة في المحاكم العمالية. فعلى سبيل المثال، يستغرق الأمر أقل من 300 يوم لحل نزاع عمالي في بيامونتي أو ترينتينو، ولكنه يستغرق أكثر من ألف يوم في بوليا أو صقلية - وهما الإقليمان اللذان يواجهان ظروفًا اقتصادية بالغة الصعوبة.

ومن شأن زيادة كفاءة العملية القضائية أن تخفض تكلفة الائتمان، وتشجع الاستثمار، ومن المهم أيضاً أن من شأنها تيسير توظيف العمالة. والواقع أن بحثنا بشأن الاختلافات بين الأقاليم تشير إلى أن تخفيض النزاعات العمالية إلى النصف يرفع احتمالات الحصول على فرص العمل - بحوالي 8%.

ويمكن تحقيق تحسن كبير في الكفاءة باستخدام إجراءات مثل المحاكمات المدنية عن طريق الإنترنت (*processo civile telematico*) التي تم استحداثها في مطلع هذا العام. ويمثل نجاح "برنامج ستراسبورغ" الذي اعتمده محكمة تورينو دليلاً دامغاً على أن إنشاء مؤشرات لأداء المحاكم من شأنه المساعدة في تعزيز الكفاءة والمساءلة في العملية القضائية. ويمكن أن يكون إعمال هذا المنهج في مختلف أنحاء البلاد خطوة واحدة قادمة.

ويتمثل البُعد الثالث في **القطاع المصرفي حيث يتعين القيام بالإصلاح حتى يكتسب قوة أكبر تستطيع دعم التعافي، وخاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

وفي الوقت الراهن، نجد أن النظام المالي في إيطاليا مثقل بالقروض الرديئة التي تعوق قدرته على تقديم الائتمان. وقد كان التقييم الشامل الذي أجراه البنك المركزي الأوروبي خطوة مهمة في تحديد حجم المشكلة وسبل علاجها الممكنة.

إذاً ما الذي ينبغي القيام به؟ ينبغي أن تتوافر لنا نظماً لإجراءات الإفلاس تساعد الأعمال والأسر على تنقية ميزانياتها العمومية. ويصدق ذلك على البنوك. فمعدلات شطب الديون ينبغي أن تزداد بدرجة كبيرة لتخفيض نسبة الديون المعدومة إلى مستويات ما قبل الأزمة.

ومن نفس المنطلق، يمكن أن يكون إنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغ الأهمية في تيسير تدفق الائتمان إلى الاقتصاد. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للاقتصاد الإيطالي - حيث تتضمن حوالي 80% من القوى العاملة في القطاع الخاص وتساهم بنسبة 70% من القيمة المضافة التي يقدمها الأعمال.

ولكن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يعاني من الأزمة المالية أكثر مما تعاني الشركات الكبرى، نظرا لحجم الرفع المالي الكبير والربحية الضعيفة. ويمكن إمداد النمو وفرص العمل بزخم قوي من خلال استراتيجية واسعة النطاق تركز على تيسير إعادة هيكلة هذه المؤسسات.

وبالنظر إلى هذه الأبعاد مجتمعة، نجد أن إصلاح سوق العمل وإصلاح العملية القضائية وإصلاح القطاع المصرفي هي الأبعاد التي يتعين أن نبقىها في مجال الرؤية عند رسم لوحة للنمو القوي والاحتوائي والثري بفرص العمل في إيطاليا.

3- سياسات منطقة اليورو - دعم التعافي

وماذا عن أوروبا؟ كانت إيطاليا على الدوام ركيزة للنشاط والاستقرار الأوروبي - وهناك رابطة لا تنفصم بين الآفاق المشتركة لأوروبا وإيطاليا.

بل إن نجاح جهود إيطاليا يرتهن بوجود استراتيجية شاملة مكمّلة على مستوى منطقة اليورو لتحقيق تعاف دائم وقوي، مما يستوجب أن تعمل منطقة اليورو بكامل قوتها.

وسأبدأ بالحديث عن **السياسة النقدية**. فقد تصدرت السياسة النقدية مشهد صنع السياسات، وينبغي أن تستمر في أداء دور حيوي في دعم الطلب.

وفي هذا السياق، اتخذ البنك المركزي الأوروبي خطوات جريئة في الشهور القليلة الماضية - منها إعلان القيام بعمليات شراء مباشرة كبيرة للأصول الخاصة، على سبيل المثال. وينبغي أن تساعد هذه الإجراءات على دعم الطلب ودرء مخاطر التضخم المنخفض على نحو مزمّن.

وحتى مع ذلك، فقد أشار البنك المركزي الأوروبي إلى استعداده لمزيد من التوسع في ميزانيته العمومية إذا ما زاد تراجع الآفاق المتوقعة للنمو والتضخم، بما في ذلك التوسع عن طريق شراء أصول سيادية. وكل هذه الإجراءات جديرة بالترحيب - لكن السياسة النقدية وحدها لا تكفي.

فسياسة المالية العامة لها دور أساسي أيضا - وإجراءات المالية العامة يجب أن تكون داعمة للنمو والتوظيف قدر الإمكان. فلننظر في مشروعات مردودة التكلفة تعزز البنية التحتية على المستوى الأوروبي بما يساعد على إرساء دعائم النمو المستمر. ولننظر في استثمارات عابرة للحدود توجّه لشبكات النقل والاتصالات والطاقة. وكلها مقومات أساسية لدعم الابتكار ونمو الإنتاجية.

والمسألة الأخيرة والبالغة الأهمية هي أن قوانين "معاهدة الاستقرار والنمو" تتيح بعض المرونة لدعم الاستثمار العام وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وتتباين هذه الإصلاحات تبعاً للبلد المعني، لكنها تتضمن تخفيف الأعباء التنظيمية، وفتح أسواق المنتجات والخدمات مثل أسواق الطاقة، وتعميق أسواق رأس المال. وينبغي استكشاف هذه المرونة لتشجيع المصروفات المنتجة والإجراءات الداعمة للنمو وخلق فرص العمل.

خاتمة

أعلم أن جيل الطلاب الحالي يواجه آفاقاً بالغة الصعوبة لم نشهد مثلها منذ وقت طويل. والبطالة، وخاصة بين الشباب، هي وصمة شائنة لأي مجتمع. فهي تُحدث تآكلاً في المهارات وتُضرب الطموح وتستنزف الكرامة. إنها مشكلة متعددة الأوجه وتتطلب حلاً متعدد الأبعاد.

والحلول التي طرحتها عليكم ما هي بالشفرة ولا هي تُقرأ من اليمين إلى اليسار، وبالتالي فلن تحتاجوا إلى مرآة لفك رموزها. وقد يقول السلبيون إن الإصلاحات تستغرق وقتاً طويلاً حتى تثمر، وإن المصروفات الآتية مفرطة في الارتفاع.

لكن السلبية وصفة للشلل السياسي والقصور الاقتصادي - ماضٍ يمكن بسهولة أن يصبح مقدمة. وعلينا أن نتخذ مساراً مختلفاً. مساراً ليس بالسهل، مساراً يتطلب عملاً شاقاً، ولكنه مسار واعد بإحداث التغيير المطلوب.

لقد برهنت إيطاليا مراراً على صلابتها في مواجهة الظروف الصعبة. واليوم أهيب بكم أن تراهنوا على مستقبل جديد، مستقبل يطلق العنان من جديد للعبقرية الإيطالية، ويصبح الإبداع والديناميكية السمة المميزة للرخاء واسع النطاق - بين الشباب والنساء ورواد الأعمال وكل الإيطاليين.

ما النصيحة التي كان يمكن أن يقدمها لنا دافينشي؟ فكروا في عدد السنوات التي استغرقته لاستكمال لوحة "العشاء الأخير" - أربع سنوات في بعض الروايات، وأكثر بكثير إذا أحصينا عمليات الترميم! لكنها لا تزال حتى اليوم واحدة من أجمل القطع الفنية وأكثرها إبهاراً على مر التاريخ.

إننا جميعاً نحمل أدوات التفكير في مستقبل باهر لشبابنا، كما نحمل أدوات رسمه وبنائه. فلنستخدمها بحكمة.

غرانتسيه. شكراً.